البديل

تصدر عن الهيئة الإعلامية المستقلة لدعم الثورة السورية

العـدد (٤٩) ٢٠١٢/٨/١٢ | حرية ★ عدالة ★ مواطنة | www.al-badeel.net 12/8/2012

١١٩٧ شهيداً.. والحظر الجوي على طاولة البحث دولياً

حسابات الأسد تفشل في شوارع حلب

أعادت القوات الموالية للنظام في مدينة حلب حساباتها بعد إخفاقها في إعادة احتلال الأحياء التي يسيطر عليها الجيش الحر، وذلك في الوقت الذي أعاد الثوار فتح جبهة دمشق مجدداً باشتباكات في وسط العاصمة.

وفشلت قوات الأسد في اختبار حرب الشوارع ضد الجيش الحر في حي صلاح الدين بحلب، ما اضطرها إلى الانسحاب بعد الكمائن الناجحة التي نصبها له الثوار في الشوارع الفرعية. وقامت القوات الموالية بقصف حي صلاح الدين بالقنابل الفراغية، حيث تم تدمير ٤٠ مبنى بشكل كامل في اليوم الثاني للقتال. وقالت مصادر في الجيش الحر إن هدف المعركة ليست السيطرة على الأرض، بل إلحاق الهزيمة بقوات الأسد، عبر إنهاكها بمعارك الكر والفر. وسيطر الثوار على مقر الجيش الشعبي في المدينة، واستولوا على خمسة آلاف بندقية، وكميات كبيرة من الذخائر.

وقال قائد العمليات الميدانية في حلب عبد القادر الصالح إنهم تمكنوا «من استعادة مواقع استراتيجية في حي صلاح الدين في حلب». وذكر الجيش الحر في بيان له أن اجتماعاً موسعاً للقيادة الميدانية لجميع الكتائب المقاتلة في حلب وريفها عقد فجر أمس من أجل «التأهب والاستعداد للجزء الثاني من معركة الفرقان»، بعد أن فقد النظام السيطرة «على اكثر من ٧٠ في المائة من حلب».

وأعلن الثوار عن مقتل العميد عصام زهر الدين، قائد قوات النظام في حي صلاح الدين، فيما لم يؤكد النظام الخبر أو ينفيه. ويعتبر زهر الدين قائد العمليات المدمرة التي تعرض لها حي بابا عمرو في حمص. وتواصلت العمليات العسكرية للنظام في المحافظات الأخرى، مستخدماً القصف المروحي على المناطق كافة. واندلعت اشتباكات عنيفة في قلب العاصمة دمشق. وقال ناشطون إن سماع إطلاق نار كثيف سمع في أحياء الصالحة والشعلان والسبع بحرات. وبلغ عدد الشهداء خلال الأسبوع الماضي إلى ١١٩٧ شهيداً.

سياسياً، قالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إن الولايات المتحدة وتركيا تدرسان إقامة مناطق حظر جوي، وخطوات أخرى لمساعدة قوات المعارضة السورية، مؤكدة في اسطنبول بعد لقائها نظيرها التركي أحمد داوود أوغلو: «نحن بحاجة إلى الخوض في التفاصيل الحقيقية.. ومن ثم سنشكل مجموعة عمل لتحقيق هذا الأمر». وقال أوغلو إن البحث مع كلينتون تركز على مرحلة «ما بعد الأسد وسبل منع حدوث فراغ في سوريا».

من جهة أخرى، أعرب رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الألمانية جرهارد شيندلر عن اعتقاده بأن «مرحلة النهاية» بالنسبة للنظام بدأت، وأشارت تقديراته إلى أن الجيش النظامي فقد نحو ٥٠ ألفا من قواته البالغ قوامها ٣٢٠ ألف فرد».

بين الثورة والسياسة

لا شك أن معظم الثوار اليوم لا يرغبون بسماع أي حديث عن السياسة اليوم، وهو أمر تبرره الظروف الموضوعية، حيث يرى الثوار بأن السياسيين المعارضين لم يتمكنوا من تخفيف معاناة شعبهم الذي يواجه آلة قتل يومية، ولم يتمكنوا من حشد الدعم الدولي المطلوب خلال الأشهر السبعة عشرة من عمر الثورة، وطغت خلافاتهم في الكثير من الأحيان على مصالح الثورة، وفي أحيان أخرى تحكّم التهور والنرجسية والتفرد بالرأي في سلوكهم.

من جهة أخرى، بات واضحاً أن الجيش الحر هو مظلة كبيرة تجمع الثوار من منشقين ومدنيين متطوعين، لكنها مظلة نظرية، بمعنى أن الجيش الحر لا يخضع لقيادة موحدة، ولا يحكمه تخطيط عسكري واحد، ويغيب التنسيق في أحيان كثيرة بين كتائبه، وهو ما كشفت عنه المجريات في غير مكان، وكان آخرها في معركة «تحرير دمشق»، وهي المعركة التي دفعت النظام إلى التوغل أكثر في مناطق الثورة المشتعلة، من دون أن تتمكن كتائب الجيش الحر من التمسك بالمناطق التي قاتلت فيها.

بين مشكلات المعارضة ومشكلات الجيش الحر يجب التوقف ملياً لاستخلاص بعض العبر من أجل انتصار الثورة، ومن بينها أن المعارضة اليوم تحتاج إلى نقد ذاتها، والتوحد أكثر فيما بينها تحت مظلة جامعة لها، من دون أن يكون ذلك التوحد نوعاً من الإقصاء لأي فصيل سياسي، والعمل تحت أهداف واضحة ومحددة المعالم، وإعادة النظر حتى في اسم تلك المظلة، والخروج من لعبة الولاءات الضيقة، بينما يسفك الدم السوري، وتدك المدن.

في الوقت ذاته، فإن هذه المظلة الواسعة يجب أن تضم الجيش الحر، وأن يكون الهدف الرئيس توحيد هذا الجيش عملياً، وليس نظرياً، وأن يكون هناك تنسيق بين السياسي والعسكري، الأمر الذي من شأنه أن يحقق عملاً نوعياً يصب في مصلحة انتصار الثورة كهدف مرحلي، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية كهدف مستقبلي.

من جهة أخرى علينا أن نغادر كسوريين عقلية التفرد، والإيمان بأهمية العمل الجماعي، وبناء المؤسسات، لأنها الضمانة الفعلية لكل السوريين من دون استثناء، وتفهم كل المخاطر المحتملة، وعلى رأسها خطر التقسيم الذي يروج له البعض، فالثورة لم تقم من أجل هدم النسيج الوطني والاجتماعي، وإنما لترميم ما مزقه النظام طوال العقود الأربعة من حكمه.

ملاذ البحري

كتائب «منفلتة» في دير الزور تستولي على ممتلكات المدنيين باسم الجيش الحر

دير الزور – البديل:
كشفت مصادر ميدانية من الجيش الحر لـ «البديل» عن تغلغل كتائب عسكرية غريبة في صفوف الجيش الحر بمحافظة دير الزور، وقيامها بسلوكيات مشينة، مؤكدة أن هذه المجاميع المسلحة استطاعت ان تختبئ وراء اسم الجيش الحر لفترة طويلة، لكنها تعتبر طرفاً ثالثاً لا تنتمي إلى الثورة.
وقال مصدر رفض الكشف عن اسمه لحساسية الموضوع، إن مجموعة من أبناء دير الزور في الخارج استغلوا في الفترة الأولى من الثورة زج النظام بمعظم الناشطين في السجون، وقاموا بسرقة الثورة من نشطاء الحراك الثوري السلمي، ومن ثم قاموا بتجميع الأموال باسم المعتقلين، وشكلوا ما يسمى بـ»مجلس ثوار دير الزور». وأكد المصدر العسكري إنه قام مع مجموعة من الناشطين بتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها هذه الكتائب، وأنه سيعلن عنها في الوقت المناسب، لافتاً إلى أن الانتهاكات تشمل سرقة أموال التبرعات وسيارات المدنيين، واقتحام المنازل التي أخلاها السكان، وسرقة كل محتوياتها بشكل منظّم. وأضاف: «الخطير في الأمر أن قسماً من السكان بدأ يكره الجيش الحر من وراء هذه الممارسات التي لا يعرف بها معظم القادة الكبار في الجيش الحر».
وأوضح المصدر أنه بعد انكشاف ممارسات مجلس الثوار، قام هؤلاء بالاختباء وراء اسم المجلس العسكري بدير الزور، وهي تضم كتائب حقيقية تقاتل النظام بكل بسالة، لكن تبين أيضاً أن المناطق التي تدخلها كتاب مجلس الثوار تصبح منكوبة، أولاً بسبب سلوكياتهم اللاأخلاقية مع السكان، وثانياً بسبب قصف قوات النظام، وكانت النتيجة هي تدمير ثلاثة آلاف منزل. وأشار إلى أن هذه الكتائب المتسلقة لا توفر أي من احتياجات السكان في الأحياء التي يسيطرون عليها، حيث يتركون المدنيين بلا معونات طبية وغذائية، فيما تذهب المساعدات إلى عناصر كتائبهم فقط، وهذا ما أدى إلى هجرة معظم السكان.
وتوجهت «البديل» إلى مصدر عسكري آخر حيث أكد أن سبعة كتائب على الأقل انسحبت من المجلس العسكري الذي تختبئ وراءه «الكتائب المتسلقة» بحسب وصفه، فيما اجتمعت الكتائب المقاتلة الحقيقية في «المجلس العسكري الثوري في المنطقة الشرقية». وأضاف أن هناك مفاوضات جدية تجري الآن لتوحيد المجلسين، بشرط أن تلتزم جميع الكتائب بميثاق شرف الجيش الحر، وأهمها خدمة السكان، وتوفير متطلباتهم، وحفظ الممتلكات.
ووجه المصدر العسكري القيادي عبر «البديل» طلباً لاطلاع القيادات العسكرية والرأي العام على حقيقة الأوضاع، بهدف الضغط على جميع الأطراف المسيئة لمسيرة الثورة، والتوحد في قيادة مشتركة، موضحاً ان هناك خطورة كبيرة في حال بقيت الأوضاع على ما هي عليه، وخاصة أن صدامات حدثت بين الكتائب، وراح ضحيتها عدد من الأشخاص.

المجلس العسكري في حمص يعلن أنه «مظلة لأهداف الثورة» بـ١٨ ألف مقاتل

حمص – البديل:
أصدر المجلس العسكري في مدينة حمص وريفها بياناً أعلن فيه أن المجلس العسكري من خلال مشاوراته المستمرة مع قادة المكاتب العسكرية والألوية والكتائب قد اتفق على أن يكون المجلس العسكري هو المظلة الثورية الضامنة لأهداف الثورة، والوقوف «صفاً واحداً» أمام من يحاول الاستيلاء عليها بعد سقوط النظام، وللحفاظ على أمن المواطنين.
وأضاف المجلس في بيان وصلت نسخة منه إلى «البديل»: «رأينا الموافقات المبدئية من جميع الفصائل المقاتلة المنضوية تحت راية المجلس العسكري على الفكرة السابقة، واعتماد مبدأ التشاورفي العمل، واتفقنا مع الإخوة في هيئة حماية المدنيين على أن يكون الدعم بالمال والسلاح من خلال تلك السياسة التي تشمل جميع من التزم بالعمل المشترك ضمن إطار المجلس العسكري».
وأشار المجلس في البيان الذي حمل توقيع العقيد قاسم سعد الدين، قائد المجلس، إلى أنه «اتخذ مبدأ الشورى أساساً في عمله، والتصويت أساساً في قراراته، وهذا ما سيرسم السياسة العسكرية الجديدة التي ستضمن مشاركة الجميع من دون تمييز». ونشر المجلس قوائم التشكيلات العسكرية التي تعمل تحت مظلته في حمص وريفها، وتضم هيئة حماية المدنيين، و ١٨ الف مقاتل في ٨٨ كتيبة تابعة له، إضافة إلى ثمانية مكاتب عسكرية.

تنسيقية السلمية: عناصر ميليشيا الشبيحة يسرقون مساعدات النازحين

السلمية– البديل:
في مدينة السلمية التي تحوي ١٥٠٠ عائلة نازحة، سارع موالو النظام وعملائه إلى سرقة لقمة عيشهم، وذلك حسب ما نقلته تنسيقية السلمية.
وقالت التنسيقية إن القصة بدأت عندما أقحمت شعبة حزب البعث أنفها في موضوع توزيع المساعدات، لنسمع أخبار عن سرقة ٢٠٠ ألف ليرة وصلت إلى العائلات النازحة. وأضافت أن عملية السرقة يقوم بها أكبرالمتورطين في عمليات التشبيح، المدعو اسماعيل الحصري أبو ساطع.
وأكد ناشط من السلمية لـ«البديل» أن الصدمة الكبرى كانت بوقوف مدير الهلال الأحمر في المدينة ساكناً امام فقر هذه العائلات التي تشردت من منازلها.
وأضاف: «ساءت الأمور لتصل الى محاولة الاعتداء على إحدى النازحات من قبل أحد الشبيحة والبعثيين الفاسدين، وهو المدعو مصطفى صيوم، قبل أن يتمكن شباب من الهلال الحمر من ردعه وضربه وطرده».
أما سالم الذي يجاور بيته مدرسة العروبة في السلمية فيروي أن أحدهم تبرع بماء لمدرسة العروبة التي تحوي النازحين، ونقله الى المدرسة بواسطة صهريج مجاناً، لكن المفاجأة كانت أن المسؤول عن مدرسة العروبة المدعو حسين زين يأخذ أموال من الناس ثمن الماء المتبرع به. وقال سالم: «نتفاجأ بعد فترة عن وجود معونات تخرج من المدرسة إلى معمل السجاد (وكر لجان الشبيحة) عبر الباب الخلفي الموجود على مدخل مدرسة علي بن أبي طالب».
ورداً على هذه الممارسات يقوم شباب وصبايا الهلال الحمر بإضراب منذ الخميس الماضي، مطالبين بوقف عمليات السرقة والنهب من عائلات تعرضت لظلم نظام لايرحم ودمرت بيوتها وقتل أطفالها، بالإضافة لوقف تدخل شعبة الحزب واللجان الشعبية في شؤون الهلال الأحمر.

٢٠ دبابة مدمرة للنظام حصيلة مقدمات معركة حلب.. و«الحر» يتوعد بالمزيد

حلب – البديل:

قال سامر الحلبي عضو المكتب الاعلامي لاتحاد ثوار حلب لـ«البديل» إن مجموع الدبابات التي دمرها الجيش الحر في المعارك التي تشهدها مدينة حلب تجاوزت الـ٢٠ دبابة ومدرعة، مؤكداً أن هذا الرقم هو مبدئي، وأن العدد الحقيقي سيتكشف خلال بضعة أيام، عندما يقتحم الثوار خطوط العدو من الجيش الأسدي.

وأضاف الحلبي: إن هذه العدد لا يشمل الدبابات التي دمرها الجيش الحر في ريف حلب، والتي تحولت فيها الآليات الثقيلة لجيش الأسد إلى قطع خردة. وأوضح أن الجيش الحر يخبئ مفاجآت ثقيلة لجيش النظام، وخاصة مع اقتراب دباباته من مدى قذائف (آر بي جي). وكشف الحلبي أن الجيش الأسدي تراجع عن اقتحام حي صلاح الدين بالكامل يوم الجمعة الماضي، كما سحب قواته من أجزاء في حي الحمدانية المجاور، وذلك نظراً لتيقنه أن استمراره في التقدم سيوقعه في حقل ألغام الجيش الحر. وتابع الحلبي: «عندما تدخل الدبابات إلى المناطق السكنية ستكون الأبنية على جانبي الطريق كابوساً حقيقياً، وخاصة أن حلب مشهورة بشوارعها الفرعية الكثيرة، ما يجعل من آليات النظام صيداً سهلاً على عكس ممارستها القصف من بعيد».

وتخوض كتائب الجيش الحر معارك طاحنة في العديد من أحياء حلب ضد القوات الموالية للنظام. وذكرت تقارير أن طريقة حرب العصابات التي يخوضها الجيش الحر تنهك النظام، بسبب حاجته الدائمة إلى تحريك قواته في بيئة اجتماعية ثورية. وكانت مصادر عديدة قد اكدت مقتل العميد عصام زهر الدين، قائد الحملة على حلب، ولم تؤكد أي جهة رسمية من داخل النظام خبر مقتل العميد الذي قاد سابقاً حملة تدمير حي بابا عمرو في حمص.

أهالي كوباني يحمّلون حزب الاتحاد الديمقراطي مسؤولية ارتفاع الأسعار

كوباني– البديل:

وصل سعر ليتر البنزين في مدينة كوباني بريف حلب إلى ٣٥٠ ليرة بحسب الناشطين، بينما يباع ليتر المازوت، في حال توفره، بـ١٢٥ ليرة في السوق السوداء.

وقال أبو زانا، وهو ناشط في مدينة كوباني ذات الغالبية الكردية: «إثر انسحاب قوات النظام من المنطقة ارتفعت الأسعار بشكل غير مسبوق وجنوني في الوقت الذي يرزح فيه معظم السكان على حافة الجوع».

ويرد زانا أسباب ارتفاع الأسعار إلى السياسة التي يتبعها حزب الاتحاد الديمقراطي«PYD» في احتكار المواد الغذائية كافة، وتنسيقه مع الباعة للتحكم بالأسعار، مستغلين ازدياد الهجرة المعاكسة إلى كوباني من قبل أبنائها أو أقربائهم في مختلف المحافظات السورية، وخاصة من حلب، هذا عدا عن العائلات التي نزحت إليها منذ أكثر من شهرين، والتي بلغ عددها حوالي ٢٠٠ عائلة.

بدورها، نفت مصادر مقربة من حزب الاتحاد الديمقراطي أن يكون للحزب علاقة في عملية ارتفاع الأسعار، واحتكار المواد، واعتبر المصدر أن ما يجري هو ممارسات فردية ليس للحزب أية علاقة بها. وعن انتشار نقاط بيع المازوت الموزعة في البلدة وعدم توزيعه في المحطات، قال عثمان وهو عضو في مجلس الشعب لغربي كردستان: «هذه الظواهر سلبية بالفعل، وحاولنا الوقوف عليها في أكثر من مناسبة، ولكن بشكل أو بآخر فإننا في مجلس غربي كردستان لا نستطيع منع وإيقاف نقاط البيع هذه، فقبل فترة كانت لنا تجربة في ذلك، وتعرضنا إلى ضغوطات من قبل الأهالي، لأن إلغاء تلك النقاط يعني فقدان الوقود، ولهذا الأمر مردود سلبي».

وأضاف:» كحلول مؤقتة فإننا سنعتمد على مصدر بديل لتوفير مادة «الغاز» خلال أقرب وقت من مدينة ديرك التابعة لمحافظة الحسكة، لوجود معمل غاز البوتان فيها، أما توفير مادة المازوت فهو صعب مرحلياً، وما زال بحثنا مستمراً، فالشركات الموردة في حلب لا تعمل حاليا بسبب الظروف الأمنية».

وعن سبب عدم توزيع الاحتياطي المخزن قال: «هذا الاحتياطي نخزنه من أجل مخبز كوباني، وللعلم فإن الاحتياطي الموجود قد يكفينا لأسبوع إضافي، وهنا نحن أمام مشكلة كبرى إذا فشلنا في توريد المازوت من حلب».

من جهته، روى أبو ريناس الذي يتاجر بالمازوت، قصة توقيفه عند أحد الحواجز المرابطة على مدخل المدينة، وقال :»طلب مني الحاجز دفع مبلغ يضاهي ثمن ٢٥ ليتر مازوت على كل برميل، بناء على قرار اتخذه الحزب، وكل من يعارضهم يلقى به في السجن الذي أحكم أنصار PYDسيطرتهم عليه».

الأمراض تهاجم أطفال الرستن بسبب تكدس القمامة والحصار الخانق

الرستن – البديل:

أفاد المركز الإعلامي السوري في الرستن أن الأطفال أصيبوا بداء السل والتحسس في الجلد جراء انتشار حبوب متورمة على أيادي وظهور الأطفال بسبب تفاقم رائحة القمامة المتكدسة في الشوارع .

وبث المركز الإعلامي مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» تظهر فيه امرأة برفقة أطفالها الثلاثة وهي تدلي بشهاداتها حول المشكلة:

«هذه الأمراض ستطال جميع القاطنين فيما لو لم تتوفر الأدوية، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدينة، وفوق ذلك تعيش المنطقة في حصار اقتصادي خانق، بما فيه قطع المياه والخبز والكهرباء منذ أسابيع».

وطالبت الأم الإسراع في إيصال الأطباء والأدوية إلى الأطفال، وإلا فإن العدوى ستنتقل إلى باقي المناطق، ويصبح مرضاً عاماً قد ينتقل إلى كل المناطق الثائرة.

وتعتبر مدينة الرستن واحدة من قلاع الثورة السورية، حيث انتفضت ضد النظام منذ الأيام الأولى للثورة، كما تعرضت لثلاث عمليات اقتحام كاملة. وتواصل القوات الموالية للنظام قصفها بالطيران الحربي والدبابات منذ عدة أسابيع.

نقص في المواد الغذائية وفقدان المحروقات وغلاء الأسعار

حلب وريفها تحت سيف المجاعة.. والفقراء الأكثر تضرراً

حلب وريفها- البديل:

الوضع الإنساني والمعيشي في حلب وريفها ينذران بمخاطر عدة في ظل التصعيد العسكري الخطير الذي تشهده حلب خلال الأيام الماضية، وتعززت تلك المخاوف في عدم إمكانية السكان الصمود في الفترة المقبلة، جراء انهيار القطاع الزراعي والصناعي معاً. وبحسب المنظمات الدولية الإغاثية والإنسانية فإن تصاعد العنف في البلاد ألحق أضراراً بليغة بالأرياف تمثلت بنقص حاد للمواد الطبية والغذائية على خلفية اندلاع الحرائق في معامل الأدوية والغذاء بجوار حمص وحلب ودمشق، بالتزامن مع توقيف المساعدات الدولية على إثر إعلان منظمة الهلال الأحمر الدولي توقيف نشاطها نهائياً في حلب.

«البديل» استطلعت الواقع المعيشي للسكان في ظل معارك الكر والفر بين مقاتلي الجيش الحر وقوات النظام وسط شكوك في إمكانية صمود الأهالي لفترة مديدة. وبصرف النظر عن حركة النزوح الجماعي التي تشهدها حلب فإن المعلومات الميدانية تؤكد إغلاق معظم المصانع، وورش العمل، والتوقف النهائي لحركة استيراد المواد الأولية من الخارج، هذه العوامل جعلت شريحة العمال تعيش حالة البطالة المحكمة، وعاجزة عن تأمين لقمة عيشها، فمروان الذي كان يعمل نجار بناء في ورشات خاصة في الأحياء الثائرة بحلب يشكو من سوء تغذية أطفاله، بعد أن توقف عن العمل، وقال :» وقفت حركة البناء نهائياً مع بدء معركة تحرير حلب، وأغلقت الأسواق، وشلت حركة استيراد المواد الأولية، نزحنا من حي الشعار إلى منزل أحد أصدقائي المقيم في بلدة المسكنة بريف حلب، أسكن مع عائلتي في غرفة مبنية بالطين، لا نملك السيولة الكافية من أجل شراء الطعام للأطفال الصغار».

سدت كل المنافذ أمام مروان، وأجبرته مع عائلته على أكل أنواع الخضار المزروعة في البساتين القريبة من بيته، ويردف مروان:» الطعام الذي يحتوي على اللحم لم نتذوق طعمه منذ شهرين، حتى أننا لا نملك طعاماً كافياً من أجل أداء فريضة الصيام، أما الخبز فقد تطوع الجيران لإعطائنا كيس من الطحين لصنع خبز الصاج».

وتشير الأنباء الواردة من داخل حلب إلى أن المدينة ترزح تحت أزمة خانقة في مادة الديزل، هذا الأمر كما يقول السكان أثّر بشكل مباشر على حركة إجلاء النازحين والمواصلات معاً، وأبو سالم الذي يعمل سائقاً لسرفيس على خط حلب منبج، يروي مأساته قائلاً: «الناس تريد أن تفر من جحيم الحرب، فقدان المازوت والبنزين وارتفاع أسعارهما حال دون ذلك، فبعض العائلات اضطرت إلى مبادلة أثاثها المنزلي مع أصحاب الشاحنات مقابل نقلهم إلى مناطق آمنة، في حين لقي البعض حتفهم تحت وابل القصف العشوائي في الأحياء الثائرة، بسبب عدم مقدرتهم على دفع نفقات الشاحنات».

أما صادق وهو سائق يعمل على شاحنة كبيرة لنقل أعلاف المواشي إلى منطقة منبج في الريف الشرقي لحلب، فيروي قصة عائلة نازحة وهو في طريقه إلى البيت:» وجدت عائلة مؤلفة من خمس نساء مرمية على الطريق تطلب النجدة من السيارات المارة دون أن يلبي أحد إغاثتهم، أخذتهم إلى البيت لإيوائهم ريثما يفرج كربهم».

يدلي صادق بهذا الكلام ويخشى من رحلة وعرة إلى حلب مجدداً لجلب الأعلاف من المؤسسات الحكومية التي باتت مغلقة الأبواب:»المرور من حلب يعني الذهاب إلى الموت بقدميك، والمصيبة أن الأعلاف توقفت عن المواشي، كما أن الأراضي التي ترعى فيها المواشي أصبحت بوراً، وإذا استمر الحال بهذا الشكل فإن تأثيراته ستنعكس على المواشي في القادم من الأيام».

هذا الكلام ينسجم مع تحذيرات المنظمات الدولية التي أكدت أن مليون مزارع سيحتاجون إلى المساعدة في الإبقاء على مواشيهم خلال الفترة نفسها. وفي حال عدم وصول هذه المساعدات في الوقت المناسب سيتقلص عدد المواشي في الأرياف إلى حد كبير خلال بضعة أشهر، كما خسر العديد من المزارعين مواشيهم ومحاصيلهم كلياً أو جزئياً بسبب المعارك والجفاف لفترات طويلة.

وبحسب بعض الأطراف داخل المعارضة فإن الجيش الحر ناشد أهالي حلب وريفها تأمين احتياطاتهم من محصولي القمح والشعير، وتخزين المؤن والحطب اللازم تحسباً للأشهر المقبلة، بسبب مؤشرات إلى عدم انتهاء معركة حلب في القريب العاجل، لكن أحمد وهو مزارع من منطقة دير حافر المشهورة بزراعة القمح بريف حلب يشكك في مقدرة نجاح هذه الخطة بإنقاذ الناس، وذلك أن:» النظام احتكر كل المحاصيل الزراعية في حلب وريفها قبل بدء معركة تحرير حلب، والمحاصيل التي لم يستطع الاستحواذ عليها أتلفها بالكامل، أما الكميات المخزّنة في البيوت فهي لا تكفي للإيفاء بمتطلبات السكان أكثر من عشرة أيام، كما أن المطاحن توقفت عن العمل في حلب ،ونفتقر إلى المطاحن البديلة».

وقدرت «الفاو» منظمة الأغذية والزراعة العالمية في آخر تقاريرها يوم الثلاثاء الفائت أن خسائر القطاع الزراعي السوري وصلت إلى ١,٨ مليار دولار بسبب النزاع، ما يؤثر على ثلث سكان الأرياف. كما أن حوالى ١,٥ مليون شخص، أي ثلث سكان الأرياف، بحاجة الى مساعدة فورية خلال الأشهر الثلاثة أو الستة المقبلة.

وعند تسليط الضوء على صعوبة تأمين مادة الغاز في حلب وأريافها، نجد أن معاناة الأهالي وصلت إلى الذروة، ولم تعد الأوضاع محتملة كما هي، ومن أجل ذلك لجأ الأهالي عبر طرق سرية للاستغاثة بالمحافظات المجاورة، بيد أن ضعاف النفوس كما يصفهم السكان استغلوا الوضع للعبث بالأسعار بذريعة ندرتها، وحدثنا اسماعيل من حي الصاخور والمعروف بين الأهالي بمهنة إزالة القمامة من شوارع الحي:» منذ ثلاثة أشهر ونحن بدون جرة غاز، قصدت محافظة الرقة للحصول على جرة غاز بسعر وصل إلى ٢٥٠٠ ليرة، ومع ذلك لم أستطع الحصول عليها، بسبب استحواذ بعض الأيادي على معظم الكميات».

ويقول اسماعيل الذي عانى الأمرين في صعوبة تأمين جرة الغاز:» لجأت إلى الاعتماد على السخانات الكهربائية لطهي الطعام، لكن هي بدورها تعطلت بفعل قطع التيار الكهرباء عن الحي بمعدل عشرة ساعات يومياً، يرقد الأطفال وهم جائعون، لا أملك فلساً لتأمين متطلبات العائلة حالياً».

سوريا بين المخاطر والفرص

خطوات ضرورية للمجتمع الدولي قبل فوات الأوان

مايكل سينغ – معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى

بعد مضي ما يزيد عن عام على اندلاع الانتفاضة السورية، يبدو أن نظام بشار الأسد يقترب أخيراً من نهايته التي أصر قادة الغرب منذ فترة طويلة على أنها نهاية حتمية. فاغتيال كبار مساعدي الأسد في الجيش السوري في الأسبوع الثالث من تموز/يوليو الماضي وزيادة عدد الانشقاقات في صفوف ضباط رفيعي المستوى والإنجازات المتزايدة لقوات المعارضة كلها أمور ساهمت في الشعور بأن المرحلة الأخيرة للنظام السوري باتت قريبة.

إلا أن الأسد لم ينته بعد. فرغم أن دائرته الداخلية تلقت ضربة موجعة، إلا أنه ما زال بعيداً كل البعد عن العزلة. فلا يزال مستشاروه الرئيسيون، ومن بينهم شقيقه الأصغر ومسؤوله العسكري الرئيسي ماهر الأسد، موالين له تماماً. وهو الأمر بالنسبة لقطاعات كاملة من الشعب السوري مثل طائفة الأسد العلوية وغيرها من الأقليات التي تخشى من استيلاء الإسلاميين على سوريا، فضلاً عن رجال الأعمال الأثرياء الذين ازدهرت أعمالهم تحت رعاية النظام. كما يحتفظ الأسد بدعم الحلفاء الأجانب، مثل إيران و «حزب الله» وروسيا والصين، حيث استخدم البلدان الأخيران حق النقض «الفيتو» للمرة الثالثة ضد قرار مجلس الأمن الدولي الذي كان من شأنه أن يفرض عقوبات أكثر قوة على النظام السوري.

القدرة على ارتكاب العنف

الأمر الأكثر أهمية هو أن الأسد على ما يبدو لا يزال يُحكم قبضته على القوات المسلحة السورية، فضلاً عن سيطرته على مخزون بلاده من الأسلحة الكيميائية، ما يمنحه القدرة على ارتكاب المزيد من العنف على الشعب السوري. ومع ضيق نطاق الخيارات المتاحة أمام الأسد فقد أصبح يمثل خطورة متزايدة، وربما يميل إلى الهجوم بعنف في محاولة يائسة للتشبث بالسلطة. ولا تميل المعارضة السورية إلى قبول أي تسوية يبقى بموجبها الأسد في سدة الحكم، ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يرحل الأسد بسهولة. وحتى في حالة رحيل الأسد، فلن تنته الأزمة في سوريا، بل ستنتقل إلى مرحلة جديدة. فقبل استيلاء حافظ الأسد – والد بشار الذي كان يسبقه في حكم البلاد – على السلطة، كانت السياسات السورية مضطربة. فقد عرفت البلاد انقلابات متكررة بين استقلالها عام ١٩٤٦ وصعود حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧١، إذ شهدت فترة الستينات من القرن الماضي وحدها تعاقب سبعة رؤساء مختلفين على سوريا.

ويوجد خطر ألا يعقّب انهيار نظام الأسد فترة من السلام، وتسريح جنود المعارضة الحالية، وإنما فترة من العنف الطائفي، وحتى التفكك الإقليمي، حيث سينسحب العلويون والأكراد وغيرهم كل إلى معاقله. ويمكن أن يؤدي مثل هذا العنف إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، كما أن تعطل النظام المصاحب قد يجعل سوريا أرضاً خصبة للمتطرفين، وتكون أسلحتها الحربية عرضة للانتشار. وقد يشكل ذلك خطورة ليس على سوريا فحسب، وإنما على المنطقة المحيطة، مثلما أسهم المسلحون والنازحون من ليبيا في زعزعة استقرار مالي. وبالنسبة للغرب فإن سقوط الأسد وخروج سوريا من الاستبدادية الوحشية سيكون تطوراً محل ترحيب، وربما منحة استراتيجية، لكن السقوط في المزيد من الفوضى لن يُرحَّب به بطبيعة الحال.

المطلوب خطوات عاجلة

وبينما قد يفقد الأسد سيطرته على الأمور في النهاية، إلا أن هذا وقت لا ينبغي فيه على المجتمع الدولي أن يقف ساكناً. وبدلاً من ذلك لا يزال بمقدوره أن يلعب دوراً في صياغة نتيجة إيجابية للأزمة كما بوسعه أن يقوم بذلك.

أولاً، يجب على الغرب أن يفعل ما بوسعه للتعجيل برحيل الأسد. وبعيداً عن تشديد العقوبات وتجنب أي عروض جديدة تسمح له بالبقاء في السلطة، هناك الكثير مما يمكن للغرب أن يفعله لزيادة الضغط على الرئيس السوري والموالين له. ومن أجل تعميق الانقسامات المتسعة داخل النظام، يجب تشجيع الأسد وأفراد عائلته وكبار مساعديه على السعي إلى الحصول على منفى، كما يجب حث القادة العسكريين على الانشقاق، وإخطارهم بالتبعات الخطيرة حال رفضهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إخضاع رجال الأعمال السوريين وغير السوريين – الذين يسهلون أنشطة النظام – لعقوبات دولية، تقضي بتجميد أرصدتهم، ومنعهم من السفر. ومن أجل الحد من الدعم الخارجي، يجب تحذير إيران و «حزب الله» من أن أي تصعيد في أنشطتهم في سوريا لمصلحة نظام الأسد سوف يؤدي إلى رد غربي صارم، كما ينبغي إبداء تركيز متزايد لمنع تدفق الأسلحة والمساعدات من إيران ولبنان إلى سوريا. وتمثل شحنات الأسلحة الإيرانية بشكل خاص خرقاً للعقوبات الحالية التي فرضتها الأمم المتحدة، والقاضية بحظر شراء الأسلحة من طهران، ويجب معاقبة كيانات أو أفراد يثبت تورطهم في مثل تلك المعاملات بسرعة وقسوة.

وفي سبيل زيادة الضغوط العسكرية على النظام، يجب دعم قوات المعارضة في جهودها لاكتساب أرض جديدة والحفاظ عليها. وفي حين أنه من غير المرجح أن يتغير تردد الغرب في توفير المساعدات العسكرية المباشرة، إلا أن هناك أشكال أخرى من الدعم التي يمكن أن تكون مفيدة – مثل التدريب والاتصالات والاستخبارات والمساعدات اللوجستية. والأهم من ذلك أن توفير مثل ذلك الدعم سوف يدشن أيضاً عملية إضفاء الطابع الاحترافي على قوات المعارضة، وبناء روابط بينها وبين الجيوش الغربية، مما سيساعد على تجنب انهيار النظام والأمن في سوريا بعد سقوط الأسد.

ثانياً، يجب أن يتطلع المجتمع الدولي إلى الحد من المخاطر المرتبطة بسقوط النظام، ومساعدة السوريين على تشكيل حكومة جديدة. ففي أعقاب سقوط الأسد سوف تواجه سوريا ثلاثة مخاطر رئيسية. الأول من بينها هو انتشار الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة؛ وللحيلولة دون حدوث ذلك، ينبغي على الدول الغربية جنباً إلى جنب مع قوات المعارضة وضع خطة لتأمين أسلحة النظام الأكثر خطورة.

الخطر الرئيسي الثاني هو الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين داخل سوريا وعبر حدودها. وفي هذا الصدد يجب على الحكومات الغربية والمنظمات الدولية – من خلال التعاون مع جيران سوريا – البدء في التخطيط لمساعدة اللاجئين والحيلولة دون أن تؤدي تلك الأعداد الغفيرة منهم إلى زعزعة الاستقرار في تلك المناطق الحدودية.

ويتمثل الخطر الثالث في عمليات الانتقام والعنف الطائفي. ولمواجهة هذا الخطر، يجب على المجتمع الدولي أن يحث المعارضة السورية لإبداء التزامات راسخة تجاه نزع سلاح الميليشيات، وحماية الأقليات، وإشراكها في هيئات صنع القرارات المستقبلية، والبدء عند الضرورة في التخطيط لتوسيع تفويض بعثة مراقبي الأمم المتحدة الحالية، وتحويلها إلى كيان أكثر قدرة وفاعلية.

ولا يتسم مستقبل سوريا بالمخاطر فحسب، بل يحمل في طياته أيضاً فرصاً هائلة. ومن أجل مساعدة السوريين على اقتناص هذه الفرص يجب على المجتمع الدولي أن يبدأ الآن في العمل مع المعارضة – مع البناء على العمل الذي بدأته بالفعل المنظمات الدولية غير الحكومية – لتنفيذ عملية انتقالية بعد رحيل الأسد، وتشكيل حكومة جديدة، وضمان تنظيم الليبراليين، وتمثيلهم بشكل جيد، وهي مهمة يعقدها كثيراً العنف الذي ساد على مدار الأشهر الستة عشر الماضية، والحكم الاستبدادي خلال العقود الأربعة الماضية. وسوف تحتاج أي حكومة سورية جديدة إلى المساعدات من العالم، ليس فقط بشكل معونات مالية ،بل في تقديم المشورة الفنية أيضاً.

لقد ظل الغرب حتى الآن بعيداً عن الصراع السوري إلى حد بعيد، حيث أعطى الأولوية إلى تجنب المخاطر بدلاً من استغلال الفرصة غير المتوقعة لمساعدة الشعب السوري على تشكيل مستقبله بنفسه، ومستقبل الشرق الأوسط أيضاً. وأياً كان رأي المرء في هذه السياسة، فإنه من المؤكد أنها لم تعد ملائمة قطعاً للأوضاع الراهنة في سوريا. فمع اقتراب الصراع المحتدم في سوريا من نهايته فإن الفعل – أو اللافعل – من جانب المجتمع الدولي قد يقرر ما إذا كانت سوريا المستقبلية ستكون عدواً أم حليفاً أم مصدراً لزعزعة الاستقرار أو السلام في المنطقة.

إغفاله من قوى الثورة ضرب من التهوّر

سيناريو التقسيم...مخرج اللحظة الأخيرة للنظام السوري

حسام سفر

بات حديث التقسيم في سوريا حديثاً متداولاً بعد أن أصبحت المواجهات بين الجيشين الحر والنظامي هي السبيل الوحيد «ربما» إلى حسم المعركة بين القوى المؤيدة للثورة وبين نظام الأسد، ويأتي هذا الحديث عن التقسيم جراء استمرار الدعم من قبل حلفاء النظام له على الرغم من تراجع سيطرته على الأرض، الأمر الذي يوحي بأن السيناريو الأخير الذي يضعه النظام في الحسبان هو تراجع الأسد إلى الساحل، وبناء دولة ذات طابع طائفي، ووضع العالم أمام هذا الخيار، وهو ما قد يلقى قبولاً من قبل الكثير من القوى العالمية، و«ربما» الإقليمية، تلك القوى التي يعتقد بعضها أن تقسيم سوريا هو فائدة مشتركة لها، وفيه خروج من مآزق عدة، وأهمها عدم فتح الباب أمام حرب طويلة الأمد بين قوى النظام والمعارضة المسلحة، وهو ما تخشى تأثيراته دول غربية وإقليمية، ومن بينها «إسرائيل» التي يحقق لها التقسيم أكثر من فائدة، أي أن التقسيم هو الحجر الذي سيسقط عصافير عدة لمصلحة «إسرائيل» ، من دون جهد يذكر، وسيضمن لها تفوقاً رئيساً في المنطقة لعقود طويلة مقبلة.

لكن الحديث عن التقسيم لا يمكن أيضاً أخذه بجدية تامة من دون العودة إلى المؤشرات التي توحي بأن التقسيم خيار مرجح من بين احتمالات أخرى، ومن تلك المؤشرات البادية للعيان تأخر الغرب عموماً، وأمريكا على وجه الخصوص عن التدخل من خارج الأمم المتحدة لدعم الثورة، وهو ما أدى إلى الوضع الراهن الذي آلت إليه الأمور في سوريا، حيث يصر النظام على قصف المدن بالطائرات، وتدمير البنى التحتية بشكل مقصود، وهو ما سيخدم السيناريو الأخير «سيناريو التقسيم»، وسيطرة قوى المعارضة على أجزاء كبيرة من البلاد، وإبقاء منطقة الساحل قدر الإمكان خارج أي حراك ثوري.

إن التدمير الذي لحق بالبنية التحتية لمختلف المدن السورية، وتحديداً طرق المواصلات، والأبنية السكنية، والمنشآت الحيوية، وإحراق الأراضي الزراعية، وغيرها، من شأنه أن يعطي دولة الساحل مستقبلاً –في حال سرى مفعول التقسيم لاحقاً في سوريا– امتيازاً على غيرها من الدول «الكيانات» التي ستتشكل في الأرض السورية، وهذا أمر من بين أمور عدة على المستوى الاقتصادي العام، وعلينا ألا ننسى أن إفلاس البنك المركزي السوري هو ضربة قاضية لأية كيانات غير كيان الساحل، حيث ستجد الكيانات الأخرى نفسها أمام وضع اقتصادي حرج، وسيتطلب الأمر الكثير من المعونات الخارجية، ما يعني التبعية السياسية المباشرة للدول المانحة، وهي تبعية ستفرض على جميع الكيانات أن تكون ضعيفة، وستكون مسألة الحرية ذاتها التي طالب بها الشعب السوري هي في أسفل سلم الأولويات لتلك الكيانات التي سيكون عليها أن تواجه مشكلات التشكل أولاً، وتالياً تلبية المتطلبات الاقتصادية لسكانها.

من جهة أخرى، بدا واضحاً أن النظام قد نجح إلى حد كبير في دفع بعض قوى الثورة نحو أسلمتها، وهو المسؤول الأول عن هذا الأمر، ولا يخفى على أحد من السوريين أو متابعي الشأن السوري أن النظام قد روّج من اليوم الأول للاحتجاجات الشعبية لفكرة الفتنة الطائفية، وحشد لها كل المقومات الدعائية، واستطاع إلى حد كبير إبقاء الأقليات خارج إطار الحراك الثوري، ما أعطى الثورة شيئاً فشيئاً طابعاً إسلامياً سنياً، وهو ما تمظهر في تسمية أيام الجمع أولاً، وفي تسمية كتائب الجيش الحر ثانياً، ومن ثم بروز تيار الإخوان المسلمين بوصفه التيار الأقوى بين تيارات المعارضة، وسيطرته الكبيرة على المجلس الوطني السوري، وجزء كبير من العلاقات الدولية، وهو ما نجح به من خلال الدعم التركي الذي قُدم له، بالإضافة إلى بعض البلدان الأخرى، من دون أن ننسى أن الإخوان المسلمين على الرغم من غيابهم الفعلي عن الساحة السياسية السورية منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي إلا أنهم الأكثر تنظيماً بين قوى المعارضة، والأكثر امتلاكاً للمقدرات المالية، خاصة أن كل القوى الليبرالية واليسارية والعلمانية السورية لم يكن لها مشاريع اقتصادية تغذي بها عملها السياسي، ولم يقف وراءها رجال أعمال داعمين لخطها الفكري والسياسي والتنظيمي، وهو ما حظي به الإخوان دون غيرهم من القوى السياسية السورية.

من جهة أخرى، لا يمكن للمرء إلا أن يشير إلى المصلحة الإسرائيلية في التقسيم، وإلى الدور الذي لعبته خلال مجريات الأحداث، فهي حاولت قدر الإمكان أن تضغط باتجاه استعصاء الحالة السورية، وهو الأمر الذي يكشف عنه الموقف الأمريكي الرخو تجاه دعم المعارضة السورية، هذا الموقف الذي كان بالتوازي مع الموقف الروسي يؤدي إلى إطالة أمد الأزمة، وهو ما فسره النظام على أنه موقف يصب في مصلحته، طالما أنه لا يتجاوز إطار الكلام، والتصريحات، والتنديدات، وقد أدى ذلك إلى شراسة بالغة لدى النظام في قمع الثورة، لكن عدم نجاحه في ذلك من شأنه أن يبقي خيار اللحظة الأخيرة قائماً لديه، بل ومرجحاً لدى بشار الأسد.

إن خيار التقسيم كأحد الاحتمالات الموجودة الآن فوق الطاولة ليس هو الخيار الوحيد، لكن إغفاله من قوى الثورة سيكون ضرباً من التهور، وعدم العقلانية، وهو ما يستدعي إعادة تقييم مشتركة بين قوى الثورة ممثلة بلجان التنسيق المحلية والجيش الحر وقوى المعارضة للوضع السوري برمته، ووضع هيكلية جديدة من شأنها أن تنظم العلاقات بين مختلف الأطراف، وأن تضع برنامجاً سياسياً واضحاً، وأن تضع قيادة تمثل الجميع، ومواجهة كل السيناريوهات المحتملة، ومن بينها سيناريو التقسيم، وهو ما يستدعي تقديم تنازلات وطنية من قبل الجميع لمصلحة سوريا الموحدة أرضاً وشعباً، وعلى مختلف الأطراف أن تعي بأن أية حريات لن يكون لها معنى حقيقي في ظل كيانات جريحة، وغارقة في مآزق وتفصيلات صغيرة.

وفي هذا السياق، فإن القوى الإسلامية داخل الثورة عليها أن تعي بأن نجاح الثورة يعتمد على توازن القوى داخل الثورة نفسها، وداخل قياداتها، وأن سيطرة القوى الإسلامية التي تفرضها الكثير من الظروف الموضوعية ليست مبرراً أمام إقصاء القوى الأخرى، أو تقزيمها، فمن شأن ذلك أن يرسل رسائل خاطئة للكثير من الدول، وقبل كل ذلك إلى مكونات الشعب السوري نفسه من أفراد وجماعات، كما ينبغي على القوى الليبرالية والديمقراطية والعلمانية أن تخرج من تشرذمها، وأن تتجاوز انقساماتها، وأن تعي بأن توحدها اليوم هو ضرورة قصوى لتجاوز مخططات التقسيم في سوريا، أو أية سيناريوهات سيئة أخرى، ومنها إطالة أمد النزاع إلى أجل غير مسمى.

القضية الكردية بين الحزبية والوطنية

بسام الأحمد – كاتب كردي سوري

يُجانب الصواب من يعتقد أن النظام السوري لم يكن له دورٌ كبير في اتساع رقعة الإحتجاجات التي بدأت في سوريا في الخامس عشر من آذار العام الماضي، وذلك من خلال تصرفاته الحمقاء، وخيار الحل الأمني الذي تبناه منذ اللحظة الأولى في تعاطيه مع الحراك الشعبي السلمي، والذي سرعان ما تحول إلى ثورة عارمة اجتاحت البلاد طولاً وعرضاً، بالإضافة إلى عدة عوامل رئيسية أخرى، وفي مقدمتها أنّ الثورة السورية ما هي إلا امتداد طبيعي ومنطقي للربيع العربي الذي غزا البلدان العربية، مُعلناً بصراحة بداية انهيار الأنظمة الاستبدادية واحداً تلو الآخر، ونهاية عقود طويلة من الظلام و التخلف كانت تعيشه هذه البلدان.

الثورة السورية ومنذ بدايتها حملت ملامح الثورة الوطنية الشعبية « من أجل الحرية»، ثورة جميع السوريين باختلاف انتماءاتهم وتياراتهم السياسية والقومية والمذهبية. وحين أدرك النظام مدى خطورة هذا النموذج من الثورات على كيانه، حاول جاهداً بكل إمكاناته صبغها بلون طائفي معين، ولكنه لم يفلح في ذلك، ما اضطره إلى الإيغال في الحل الأمني، فبدأ بضرب المناطق الثائرة بيدٍ من حديد، باستثناء المناطق الكردية التي مثّلت فيها الأحتجاجات أروع صور التلاحم الوطني، وخاصة في مدينتي عامودا وقامشلو.

هذا التعاطي المختلف من قبل النظام مع المناطق الكردية الثائرة أثار جملة من التكهنات والتساؤلات حول السبب الجوهري والحقيقي لذلك، وأظن – وهو ظن لا يخلو من الحقيقة – أن مَرد ذلك يعود إلى محاولات النظام الحثيثة لتحييد الأكراد من مشهد الثورة السورية تحييداً تاماً مهما كلفه الأمر، و خاصة أنه تلمّس بيئة سياسية خصبة مناسبة لذلك ومنقسمة على نفسها، ولكن ولكي يُكتب له النجاح في ذلك، كان لا بدّ له من تقديم بعض التنازلات الحقيقية، مثل إعادة الجنسية للكرد الذين جرّدوا منها نتيجة إحصاء عام ١٩٦٢، إلى جانب بعض التنازلات الوهمية، مثل غض النظر عن تعليم اللغة الكردية في المناطق الكردية، والسماح بحرية العمل والتحرك لمعظم الأحزاب الكردية.

ولا نفشي سراً إذا قلنا أن المجتمع الكردي السوري بطبيعته مجتمع عاطفي، أضف إلى ذلك تعرضه لأقسى أنواع الاضطهاد القومي والسياسي على مدى عقود خلت، كل هذا وذاك أدى سهولة ترويج وتنامي وتصاعد في الأفكار القومية الكردية على حساب الوطنية السورية. وجاءت بعض المواقف السلبية من المعارضين للنظام السوري تجاه الحقوق الكردية لتدعم المقولة الكردية الشعبية: « لن ننعم بكافة حقوقنا إلا من خلال إقليم فيدرالي ».

ولعلّ ما حصل في مؤتمر القاهرة مؤخراً زاد الطين بلة، ولو أني أعتقد أن كتل الأحزاب الكردية والمعارضة السورية يتحملان مناصفة سبب انسحاب الوفد الكردي من قاعة المؤتمر .

في هذه الأثناء وجد الحراك الشبابي الثوري الكردي وبإمكاناته الثورية والإعلامية المتواضعة نفسه بين مطرقة كتلة الأحزاب الكردية وسندان المعارضة العربية السورية، وأصبح هذا الحراك أشبه برجل عاجز غير مدرك لما يحصل من حوله. ولكن ما يثير الاستغراب والقلق معاً أن هنالك بعض الأحزاب والجهات الكردية التي انسحبت من مؤتمر القاهرة كانت هي نفسها تنكر عندما كانت في أوج قوتها أي تواجد للأكراد في سورية، وتؤكد على أنهم مهاجرون من تركيا، و ليسوا من سكان سوريا الأصليين!

أما بعض الأحزاب الكردية الأخرى – وحتى بداية الثورة – لم تكن تنادي إلا بإيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية في سورية (ضمن إطار وحدة البلاد)، بالإضافة إلى الاعتراف الدستوري بالقومية الكردية كثاني أكبر قومية في البلاد متمتعه بحقوقها القومية والسياسية والاجتماعية كافة، و رفع آثار المشاريع العنصرية التي مُورست بحق الأكراد.

أليس من حقنا كمواطنين سوريين أكراد أن نستفسر عن سبب هذا التغيّر المفاجئ في الخطاب السياسي الكردي المبطن، وهل حقاً أن لكل حزب أو جهة أو تيار كردي مرجعية أخرى غير سورية، و أنهم يمتطون المطالب المحقة للشعب الكردي في سوريا لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة، ولو أننا نعتقد أن جوهر المشكلة بين الأحزاب والتيارت الكردية مع الشارع الكردي تكمن في أن تلك الأحزاب نشأت كردة فعل على الأحزاب القومية العربية، وفي ظل أنظمة شمولية، وأنّهم ومع تقديرنا لنضالهم صنعوا «مناضلين»، و لكن لم يصنعوا مواطنين سوريين، وباعتقادي لو أنّ في سوريا قانون أحزاب عصري وانتخابات ديمقراطية تجسد إرادة الشارع السوري عامة، والكردي خاصة، لما رأيت «الناس» يتقاذفوننا ككرة كلٌ حسب أهوائه ومصالحة.

الشهيد الإعلامي محمد أبو كناج ..الناجح في مدرسة الثورة بدرجة امتياز

قسم التوثيق – البديل:

يعتبر من هواة التصوير كما يحب الصور التي يلتقطها آخرون له، ومن بين العديد من الصور الفردية والجماعية التي نشرها أصدقاؤه بعد استشهاده يمكن التعرف عليه بسهولة حتى لو كان بين عشرة أشخاص، فهو دائماً الأكثر أناقة ووسامة وحيوية.

تفرغ الشهيد الاعلامي محمد أبو كناج (١٨ عاماً) لتصوير مجريات الثورة في منطقة قلعة المضيق في ريف حماة، وكان في بداية الحراك الثوري متطوعاً في المكتب الإعلامي، ثم ما لبث ان أصبح له دور كبير في عملية التغطية، وإرسال مقاطع الفيديو، وتصوير خروقات النظام، وانتصارات الثورة. استشهد أبو كناج في ٢٧ تموز الماضي، بعد قصف عنيف من القوات الموالية لبشار الأسد لقلعة المضيق..هناك كان يرابط الشهيد لاصطياد القذائف بكاميرته.

وصفه أصدقاؤه بأنه من أنشط الشبان في المجال الإعلامي الميداني، ومن أكثرهم حرصاً على تطوير خبراته. وقبل التحاقه بالمكتب الإعلامي في قلعة المضيق كان الشهيد طالباً في مرحلة الشهادة الثانوية، ومحباً للحياة، وطموحاً، لكنه لم ينل الشهادة الثانوية لدى صدور النتائج، ذلك أنه آثر الالتحاق بـ»مدرسة الثورة»، وتخرج منها بدرجة امتياز، بعد أن نال الشهادة في سبيل الحرية.

لم يكتف الشهيد بتصوير مقاطع الدمار المؤلمة التي خلفتها جحافل الدكتاتور، بل طور عمله إلى تقارير ميدانية حوارية مع الأهالي الذين تضرروا من العمليات العسكرية للنظام، أو جرحى أصيبوا في إطلاق النار العشوائي على المدنيين. وقدّم تقارير خاصة لقناة «الجزيرة» حول التطورات الميدانية

في منطقة سهل الغاب، ومن بينها تقرير عن منازل مدمرة، إلا أن أكثر ما توقف عنده الشهيد بكاميرته هو المطبخ الذي تناثرت محتوياته على الأرض فيما بدا البساط الرقيق (الحصير) مقلوباً على أرضية المنزل الريفي.

روى أحد أصدقائه المقربين أن من صفات الشهيد حسن الخلق، و»ضحوك»، أي دائم الابتسامة. وقبل استشهاده كان يسهر مع مجموعة من رفاق الثورة، وقال إنه ينوي أن يخطب فتاة وهو خائف.

استشهد محمد ولم يخطب الفتاة التي أحبها، ولم ينل الشهادة الثانوية، لكنه نال ما هو أجل وأرقى: شهادة امتياز في الثورة.

اغتيال مزدوج

أقدم مجهولون الأسبوع الماضي على ارتكاب جريمة بشعة بقتلهم المخرج السينمائي بسام حسين أمام منزله في مدينة جديدة عرطوز بريف دمشق. ولم تنكشف خيوط الجريمة بعد، فوسائل إعلام النظام المعروفة بكذبها سارعت إلى اتهام الجيش الحر بالاغتيال، فيما نفت أوساط المعارضة التهمة. ويعتبر الفقيد من المخرجين الصامتين، فقد عمل بعيداً عن الأضواء، واقتصر حضوره على وسط فنّي ضيق، لذلك تساءل كثيرون عمن يكون هذا المخرج الذي أُذيع نبأ اغتياله. لكن المفاجئ أن الرصيد الفني لبسام حسين ليس بالقليل، وله العديد من الأفلام منها: «الأرجوحة»، و«رحلة عُمر»، « الرجاء الأخير» ،« العرس»، و« القناع»، وهي أفلام قصيرة، بعضها وثائقي، وله فيلم «صدى الحضارات» وهو فيلم وثائقي طويل.

ما يثير الدهشة في بسام حسين أن كلاً من محرك البحث العالمي (غوغل) وموقع تحميل ملفات الفيديو (اليوتيوب) لا يقدمان الكثير عنه، فتتكرر في نتائج البحث على الغوغل تلك النعوة التي كتبتها المؤسسة العامة للسينما، إضافة إلى خبر اغتياله، حيث لا حوارات ولا تصريحات ولا أية متابعة لأعماله، والصحف الرسمية التي احتفت باغتياله واستغلت الحدث لربط الجريمة بما تسميه «المجموعات الإرهابية» لم تنشر أية مادة صحفية عن الراحل طيلة حياته، وهذا يعطينا مؤشراً عن توجهات المخرج الراحل، فهو غير مرضي عنه من سدنة الإعلام الرسمي، لأنه رجل خلق للسينما، ولم يدخل في لعبة مغازلة النظام مثله مثل العديد من زملائه، وعلى رأسهم المخرج أسامة محمد الذي وصفه بالقول: «لا يمكن لأحد تغطية جريمة قتل بسام حسين، ولا بكل القذائف التي يَهدُّ بها النظام سوريا». وأضاف: «في لقائي الأخير به.. في زقاق من باب توما، خرج صوته من الداخل، كان يجلس في غرفة مستأجرة..كان بابه مشرعاً وجالساً على كرسي في الداخل. رفع يده ولوّح وحلف وعزمَ وقدّم الحبّ.. مثل جد ينتظر عائلته أو إنسان ينتظر الإنسان .. وليس القتل».

لعلّ القول إن الفقيد ينحدر من الطائفة العلوية يكشف عن جانب من دوافع النظام لاستغلال الجريمة، ويعتبر الموقف العام والساحق للثوار بالرفض القاطع لأية عملية انتقام تستهدف أبرياء، مؤشراً في غاية الأهمية إلى وجود أرضية ما تزال خصبة لإعادة بناء ما هدمه النظام من نسيج وطني لا غنى عنه لمستقبل ديمقراطي لسورية. هذا النسيج الاجتماعي لا يحتاج سوى إلى بضعة «خيّاطين» وطنيين ليعود كما كان قبل وبعد عمليتي الاغتيال اللتين تعرض لهما بسام حسين، الأولى عندما همشه إعلام الدكتاتور طيلة سنوات، والثانية عندما نالت منه رصاصة الغدر، أياً كان مصدرها.

سردار جان

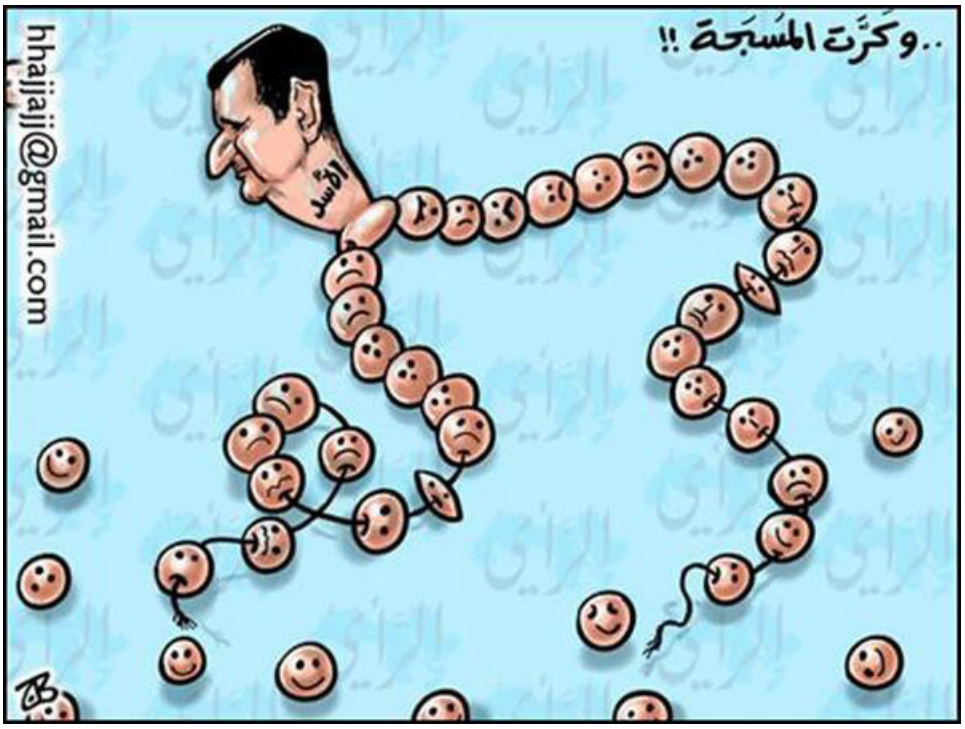

ميليشيات الأسد تختطف كفاح ديب وزميلها هناوي

اختطفت ميليشيات اللجان الشعبية التابعة للنظام الأسبوع الماضي الفنانة التشكيلية والكاتبة كفاح علي ديب في ضاحية صحنايا بدمشق. وذكر ناشطون إن الميليشيا قامت بتسليم كفاح إلى أجهزة النظام الأمنية. وكان برفقة الفنانة كفاح ناشط آخر، وهو رامي هناوي الذي تعرض بدوره إلى الاختطاف. وعبر ناشطون عن مخاوفهم على حياة الفنانة كفاح والناشط هناوي.

وأعلنت هيئة التنسيق الوطنية في بيان أنه منذ الساعة السابعة من مساء الأحد الواقع في ٢٠١٢/٨/٥ انقطعت أخبار كل من الزميلة كفاح علي ديب عضوة المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية، والزميل الناشط رامي هناوي، وتفيد بعض المعلومات أن جهة أمنية لم يتسنّ لنا تحديدها بعد قد اعتقلتهما. وطالبت الهيئة «الجهة التي تحتجزهما بإخلاء سبيلهما فوراً»، وحمّلتها كامل المسؤولية عن سلامتهما الجسدية والنفسية.

وكانت الناشطة كفاح ديب قد فازت بالمركز الأول لمسابقة الشارقة للإبداع العربي (أدب الأطفال) لعام ٢٠١٢ عن مجموعتها «نزهة السلحفاة». ويذكر أن العديد من الفنانين قد تمّ استهدافهم ضمن حملة النظام على عدد من الفنانين الداعمين للثورة، حيث جرى اعتقال العديد منهم، فضلاً عن استشهاد أحدهم، وهو النحات وائل قسطون الذي فارق الحياة تحت التعذيب.